



## عرض كتاب: العلاقات السياسية بين عُمان واليمن في عهد السلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠)



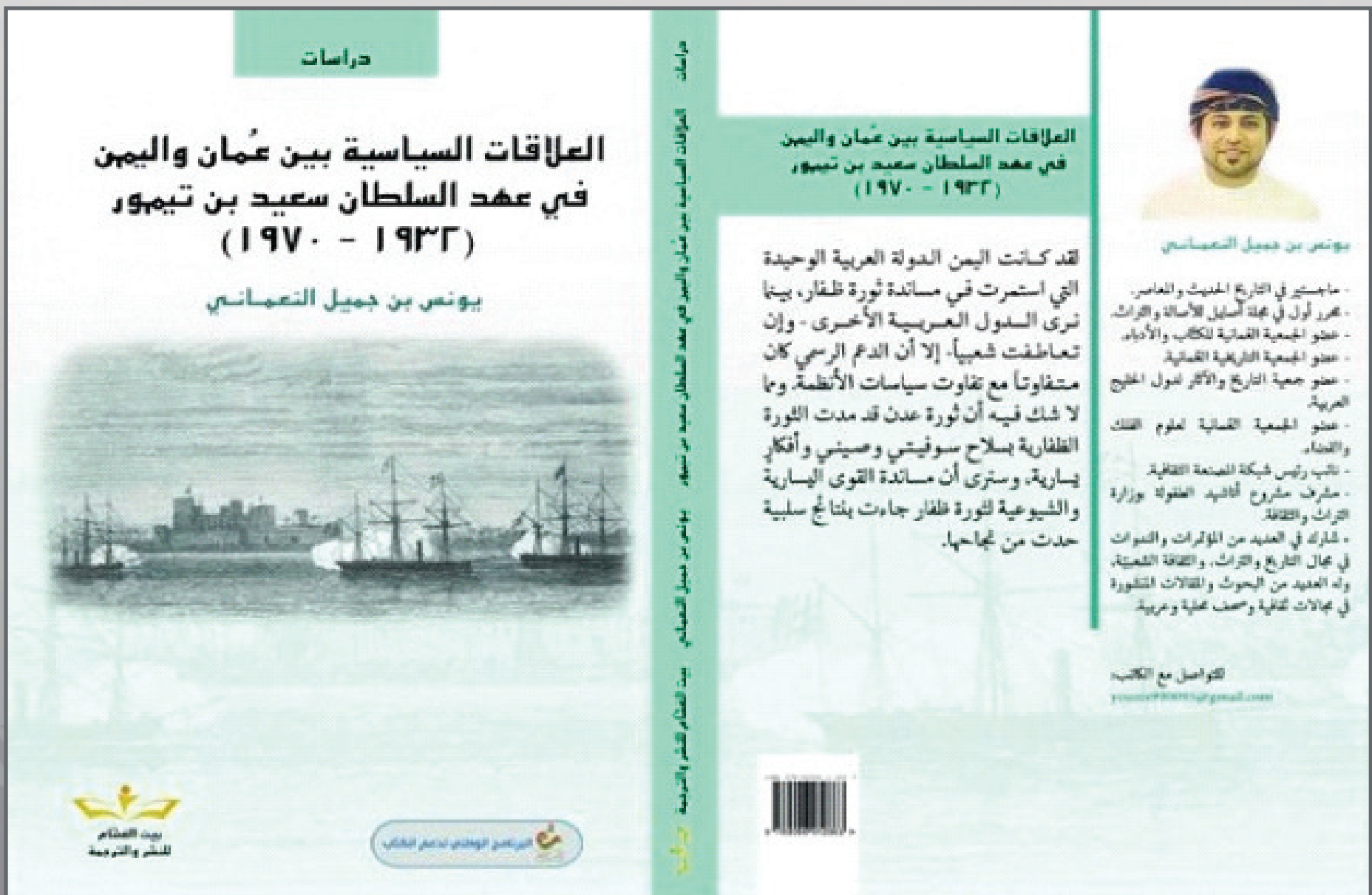
د. حمد صراي

د. حمد صراي

الكتاب من تأليف: يونس بن جميل النعماني، نشر ضمن  
سلسلة: البرنامج الوطني لدعم الكتاب بالنادي الثقافي،  
وطباعة: بيت الغشام للنشر والترجمة، مسقط، 2015.

السياسي والمذهبي كان وثيقاً بين عُمان واليمن، وهو  
يعني هنا حضرموت في فترة السلطة الإباضية في  
القرن الخامس الهجري. وهي بلا شك فترة قصيرة لا  
تعدّ معلماً لهذه العلاقة التي وصفها الكاتب بالوثيقة.

يتكوّن من مقدّمة، وأربعة فصول، ففي المقدّمة  
استعراض موجز حول العلاقات بين عُمان واليمن التي  
أعادها إلى فترة ما قبل الإسلام مع إلماح إلى هجرة الأزد،  
ثم في فترة الإمامة الإباضية، وأشار إلى أن الارتباط







ومنها ينتقل إلى أحداث القرن العشرين، وهي بلا شك فترة طويلة من الانقطاع بين الإقليمين لم ينتبه لها الباحث الكريم. ويذكر أن أهمية تأليف الكتاب ترجع إلى ندرة الدراسات التي تحدّثت عن الموضوع في إطار أكاديمي منفرد. وهو بالتالي يصرّح بسبب يكاد يكون وحيداً في اندفاعه لاختيار هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه يذكر بأنه يحاول الإجابة على بعض الأسئلة المترتبة بالموضوع، ولكنها لا تشير إلى سبب اختياره لهذه الدراسة. كما يشير إلى مصادره التي اعتمد عليها في هذه الدراسة من الوثائق والمصنّفات الأخرى.

والفصل الأول بعنوان: «عُمان واليمن منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٣٢»، وهو عبارة عن تمهيد عام للدراسة، وهي تسبق عهد سعيد بن تيمور، وكان من الأولى أن يدرج هذا الفصل تحت عنوان: «تمهيد» لأن أغلب المعلومات الواردة فيه تسبق في أحداثها عصر السلطان سعيد بن تيمور، وهي بالتالي غير داخلة في أصل البحث. كما أنه تحدّث فيه عن معلومات عامة يغلب عليها الإيجاز. وفيه كذلك إشارات إلى تفرد الباحث بإبداء آرائه وترجيحاته في بعض المسائل (ص. ٣٨). والفصل الثاني بعنوان: «المشكلات الحدودية بين عُمان واليمن» بدأه بتعريف الحدود لغوياً وسياسياً. ثم يشير إلى دور بريطانيا في رسم الحدود بين عُمان واليمن، وكلّ ذلك سابق لعهد السلطان سعيد بن تيمور، ويعيد سبب حرص بريطانيا على ذلك هي مسألة اكتشاف النفط. ويتطرق في الفصل نفسه إلى الحدود العُمانية

اليمنية، وكأن هذا العنوان الفرعي مفصول عن العنوان الفرعي السابق له. وتحت هذا العنوان يعود بالذاكرة إلى القرن الثامن الهجري وقيام الأسطول العُماني في عهد الصلت بن مالك بمهاجمة سوقطرة وطرده الأحباش منها في قصّة ملحمة عن استنجاد امرأة مسلمة بالإمام العُماني، ويفسّر الباحث سبب ذلك أن سوقطرة والمكلا والمهرة كانت تحت السلطة العُمانية آنذاك. ثم ينتقل إلى القرن العشرين وخطّ الحدود الفاصل بين حضرموت وعُمان. ويشير إلى أن تعقّد مسألة الحدود بين عُمان واليمن كانت بسبب استقلال اليمن الجنوبي، واندلاع حرب ظفار. ويذكر أهم المشكلات الحدودية بين عُمان واليمن، ويجمّلها في: جزر الحلايبات، ويضع لها ترقيم (أ) ولم يتبيّن لي لِمَ هذا الترتيب لأنني لم أجد ما يتبعه. ثم يضع عنواناً فرعياً آخر، وهو: «ترسيم الحدود بين اليمن وعُمان»، وهو قد سبق الحديث عنه. وهو في أغلب هذا الموضوع يتحدّث عن استقرار الأوضاع بين البلدين بعد عهد سعيد بن تيمور بمدة طويلة، وهو بالتالي خارج الإطار الزمني للدراسة. وأقترح أن ينقل هذا الموضوع في الهامش، ويكتب بإيجاز.

الفصل الثالث، تحت عنوان: «القضية العُمانية وموقف اليمن منها»، وبدأها بمسألة الإمامة التي سبقت عهد سعيد بن تيمور، وفيه نظرات خاصّة بالباحث تدلّ على رأي وحسّ تاريخي (ص. ٦١-٦٢) ولم يتبيّن لي في هذا الموضوع أين هو موقف اليمن؟ وكيف كان ردّة فعله تجاه الأحداث في عُمان والخلاف بين الإمامة والسلطنة. وفي عنوان فرعي





والأوضاع في عهد سعيد بن تيمور. ثم الإعلان عن قيام جبهة تحرير ظفار، ودورها في الصراع ومقاومة السلطة العُمانية، وفي هذا السياق لم يظهر دور اليمن في هذا الإطار نظراً لوقوع الجنوب العربي تحت الاحتلال البريطاني. ثم يضع عنواناً فرعياً: «دور اليمن في ظفار بعد مؤتمر حمير عام ١٩٦٨» وهو هنا يستعرض تأريخ الجبهة وتطور الأحداث فيها وانتقالها لأكثر من مرحلة، وهو يشير إلى دور عدن في دعم الجبهة مالياً وعسكرياً وسياسياً، وهو بالتالي يتحدث عن عهد سعيد بن تيمور.

ونظراً أن حكمه قد انتهى عام ١٩٧٠ وقضية ظفار لا تزال مشتعلة لذا فإنّه نظراً لذلك يتحدث عن أحداث وتطورات جرت في عهد السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور الذي انتهت في عصره القضية الظفارية. ونظراً لأن هذه الأحداث خارج الإطار الزمني للدراسة فإننا نجد الباحث يوجزها بشكل كبير، وكان الأولى التوقف عند الإطار الزمني للدراسة ولا يمنع أن يضع في الهامش إشارة إلى نهاية مشكلة ظفار، ويحيل القارئ إلى المراجع. وفي نهاية الكتاب خاتمة، وقائمة مهمة بالمصادر والمراجع وعدد من الخرائط إضافة إلى اتفاقية الحدود الدولية بين عمان واليمن الموقعة عام ١٩٩٢. وكان الأولى عدم إيرادها لأنها لا تمت بصلة إلى موضوع الدراسة.

وهذه الدراسة محاولة جادة من الباحث في الخوض في موضوع شائك يتلمس فيه المعلومات من مصادرها، وهي معلومات متداخلة في أحيان كثيرة، ويتطلب فصلها جهداً كبيراً.

آخر: «عرض القضية العُمانية على جامعة الدول العربية وموقف اليمن منها». وهو حديث مسهب حول عُمان والجامعة العربية ومناقشات قضية الإمامة والخلافات بين الدول العربية على أساسها.

وحاول المؤلف تلمس موقف اليمن ضمن بقية الدول الأعضاء ومواقفها من القرارات والنقاشات المتعلقة بعُمان، وهو في نظري موقف ضمني عام يأتي ضمن سياق الأحداث، وهو موقف باهت وغير مستقل، ومشارك للآخرين في القرارات. والفصل الرابع: «اليمن وثورة ظفار: ١٩٦٥-١٩٧٥»، وهي فترة زمنية يأتي جزء منها بعد عهد سعيد بن تيمور.

ومهد لهذا الفصل بالحديث عن الثورة اليمنية عام ١٩٦٣ وأسبابها وتعقيداتها وتدخلات الآخرين فيها، والصراعات والحروب، وهو بالتالي في هذه المسألة بالتحديد يتحدث عما كان يُعرف باليمن الشمالي. (بين صفحتي: ٩٨ و ١٠٩). وكربط بين الثورة اليمنية وموضوع الكتاب ختمه بقوله: «وبذلك أثرت الثورة اليمنية التي قامت في شمال اليمن على قيام الثورة في الجنوب، وتمكنت بالتالي من حصولها على الاستقلال، ويمكننا اعتبار هذه الثورات عبارة عن سلسلة مترابطة، كان لها كبير الأثر في العلاقات بين عُمان واليمن». ومع هذه العبارة إلا أن مسألة الربط بين الموضوعين لم تحل، ويتطلب ذلك تعليلاً أكثر. وفي العنوان الفرعي: «علاقة اليمن بثورة ظفار: ١٩٦٥-١٩٧٥» يمهد بأن دراسته هذه ليست تاريخاً لثورة ظفار التي تطرقت لها مصادر أخرى، إلا فيما يخص العلاقة بين اليمن وعُمان في هذه المسألة تحديداً. ثم يتطرق إلى أسباب ثورة ظفار

